محضر الجلسة 361

التاريخ: الثلاثاء 16 رمضان 1424 (2003/11/11)

الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة صباحا.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ماجد من مراسلات.

لكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد أخميس، أمين المجلس:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين

ابتداء من فاتح أكتوبر 2003 إلى غاية 16 نونبر الجاري، عدد الأسئلة الشفوية 69 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية سؤالا واحد، عدد الأسئلة التي تم سحبها 22 سؤالا.

كما توصلت رئاسة المجلس بعدد من المشاريع وهي كالتالي:

1 - مشروع قانون رقم 01 -24 يتعلق بعملية الاستحفاظ.

2 - مشروع قانون رقم 03-33، يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 1996 - 1997.

3 - مشروع قانون رقم 03-26، يتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة.

4 - مشروع قانون رقم 02 - 17 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 184 -72 -1 بتاريخ 15 جمادى الآخرة 1392 الموافق و17 يوليوز 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

5 - مشروع قانون رقم 03 -60 يقضي بتغيير الفصول 16، 19، 24 مكرر من القانون رقم 71 - 011 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 الموافق ل 30 دجنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

6 - مشروع قانون رقم 03 - 42 يتمم بموجبه القانون رقم 80 - 37 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.

7 - مشروع قانون رقم 03 - 59 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89 -30 المتعلق بنظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها.

8 - مشروع قانون رقم 03 -39 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون 255.73.1 الصادر في 27 شوال 1393 الموافق ل 23 نونبر 1973 المتعلق بسن نظام للصيد البحري.

9 - مشروع قانون رقم 03 -57 يتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، عدد الأسئلة التي تمت برمجتها في هذه الجلسة يصل إلى 13 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا ستة أسئلة آنية موزعة على القطاعات التالية:

- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن
- وزارة التربية الوطنية والشباب.
- الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول الزيادة في تكاليف التسجيل بالمعاهد المتخصصة في التكنولوجيا التطبيقية للمستشارين المحترمين السيد عبد الحق التازي والسيد أحمد القادري.

السيد كاتب الدولة لكم ملاحظة في الموضوع؟ السؤال كما صحح ذلك السيد كاتب الدولة. إذن السؤال موجه إلى السيد كاتب الدولة في التكوين المهني كما قلت السؤال موجه من طرف المستشارين السيد عبد الحق التازي والسيد أحمد القادري، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الحق التازي.

تفضل إلى المنصة السد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

إخواني، أخواتي المستشارين والمستشارات.

السؤال حول الزيادة في تكاليف التسجيل بالمعاهد المتخصصة في التكنولوجيا التطبيقية، اللي حصل هو أن عدد كبير من الموظفين الصغار كيبغيو يستكملوا تكوينهم من أجل مردودية أكثر في الإدارة، كانوا كيخلصوا شي حاجة قليلة، فإذا به الوزارة الوصية عن طريق مكتب

التكوين المهني ضاعفت ثلاث مرات أثمان الدروس الليلية لاستكمال التكوين نعتقد أن هذا شيء غير طبيعي لأن من المفروض أن الحكومة ومؤسساتها تعاون وتشجيع الموظفين والمواطنين من أجل استكمال تكوينهم، من أجل أخذ العلم أكثر، من أجل تطوير حياتهم فإذا به كنجيو وكنفرضو عليهم هاذ الأثمنة اللي أقول بعض المرات فاقت ثلاث مرات.

وهاذ الشي خلق بلبلة عند المستفيدين من هذه الدروس اللي تطوعوا باش يستكملوا تكوينهم حتى أنهم غادي يعملوا احتجاجات هذا أمام البرلمان.

ولذلك هده من التدابير اللي كتظهر بسيطة وصغيرة ولكن تخلق مشكل اجتماعي كبير نحن في غنى عن هذا، لذلك أطالب الحكومة وأسائل السيد الوزير المسؤول ما هي الإجراءات التي ينوي اتخاذها من أجل حذف هذه الزيادات حتى لا نخلق مشاكل اجتماعية نحن في غنى عنها؟ وأطالب من الحكومة أن تلغي تماما تكاليف هذه الدروس.

كاينين معاهدات عندنا مع عدد من الدول اللي بسهولة وبفرح كبير يمكن لهم أن يشاركوا في هذا النوع من استكمال التكوين ولذلك نطلب كمستشارين ونواب الأمة أن تلغي هذه الأثمنة تماما ماشي فقط تنقص أو ترجع كما كانت بل تلغى تماما حتى يتمكن المواطنون الذين يرغبون ذلك أن يستكملوا تكوينهم من أجل مصلحة البلاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد سعيد اولباشا كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، مكلف بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

أريد أولا أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال وجوابا عليه يطيب لي في البداية أن أذكر بأن هذه الدروس المسائية هي مخصصة لفائدة المأجورين وليس للموظفين الذين يزاولون نشاطهم بالمقاولات الخاضعة لرسم التكوين المهني الذين يؤدون ضريبة التكوين المهني وذلك بغية تمكينهم من المؤهلات والكفاءات اللازمة لرفع مستواهم الاجتماعي والمهني وكذلك مسايرة التطور التكنولوجي إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تم توسيع هذا النظام بنسبة محددة لفائدة بعض الموظفين بالجماعات المحلية والإدارات العمومية، وقد نتج عن ذلك تضخم في نسبة المستفيدين، حيث انتقل العدد من 5416 إلى 22 ألف حاليا وهو ما كلف هذه السنة مكتب التكوين المهني 5 مليار سنتيم التي هي أموال العمال، الشيء الذي دفع بالمجلس الإداري إلى اتخاذ قرار الرفع من تكلفة التسجيل والتكوين بالنسبة للمستفيدين من غير المأجورين الذين يزاولون نشاطهم في المقاولات الخاضعة لضريبة التكوين المهني مع العلم أن هذه الأثمنة لا تمثل إلا الكلفة الحقيقية للتكوين، في حين أنها تساوي أربع مرات، خمس مرات في القطاع الخاص.

فقرار المجلس الإداري الذي جاء بناء على تقويم قام به المكتب سنة 2003 وبعد مناقشة هذا التقويم تم الخروج بإطار تنظيمي جديد وتبين أن هناك انعدام إطار قانوني ينظم هذه الدروس المسائية.

فأؤكد لمجلسكم الموقر أن الأثمنة الجديدة لتكوين المحددة من طرف المجلس الإداري للمكتب في اجتماعه الأخير انطلاقا من لموسم الحالي لم تشمل فئة المأجورين المنتمين إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تخضع لضريبة التكوين المهني، بحيث أن واجبات التكوين بالنسبة لهؤلاء تسدد كما يلي:

إذا تم تسجيل المأجورين من طرف المقاولة فإن الواجبات تتحملها هذه الأخيرة بأكملها أما فئة المأجورين المسجلين بصفة شخصية والمنتمين إلى المقاولات الخاضعة لضريبة التكوين المهني وكذلك الشباب حاملي الشهادات طالبي الشغل، فإن أثمنة التكوين لم يطرأ عليها أي تغيير وهذا حق المأجورين فقط وليس حق الموظفين لأنهم لا يؤدون ضريبة التكوين المهني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير هناك تعقيب السيد ا لمستشار المحترم السيد عبد الحق التازي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا الأخ الوزير على الجواب، جواب تقني بالطبع وتفسرون بأن مكتب التكوين ليست له الميزانية الخاصة بذلك والمسألة أصبحت سياسية وحكومية إذا كان المكتب ليست له الميزانية كيخص الحكومة اللي كتسهر على استكمال تكوين المواطنين وخاصة هذا النوع من المواطنين اللي كيجيو من المقاولات أو موظفين صغار وكيخص إذن الحكومة تجبر واحد الحل كيخصنا نعملو شوية العقل لأن قلت من قبل كاينين عدد من الدول أو مؤسسات دولية اللي يمكن لها تحصل معنا هذا المشكل إذا طلبنا منهم هذا الحل يعني لابد خصنا نوجدو واحد الحل ماشي نقولو حنا خصنا الفلوس وما عندناش الفلوس، دور الحكومة هي توجد الفلوس باش تحل المشاكل الاجتماعية وهذا مشكل اجتماعي أنتم رأيتم أنه هاذ الناس جاو عملوا احتجاجات أمام مصلحتكم وأمام وزارتكم، نحن في غنى من هذه الأمور المسائل بسيطة أشنو هي خمسة مليار سنتيم؟ ليست بشيء بالنسبة لتكوين الإنسان ما هي حتى حاجة.

لذلك نطلب بصفة ملحة أن الحكومة تجبر الحلول في أقرب الآجال لهذه القضية لكي لا نصل إلى ما تحمد عقباه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن مكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم،

المسألة ليست مسألة تقنية فهذه أموال المأجورين ولا يحق لأي أن يتصرف في أموالهم حق لهم يصرفونها على أنفسهم في إطار تكوينهم المستمر، فالموظفون يجب أن يجدوا الحل في إطار مؤسساتهم، فهؤلاء يؤدون ضريبتهم وهذا مالهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال نتمنى أن يكون هذا الحوار مثمرا، بطبيعة الحال لأنه موضوع مهم جدا وننتقل إلى السؤال الموالي الثاني حول الدخول المدرسي وهو موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب، وحدة الموضوع المتعلقة بذات الشأن تدعونا لاستئذان المجلس في الاستماع إلى العروض المتعلقة بها بعد ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنها في آن واحد، وإلى أول سؤال آني موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والشباب حول الدخول المدرسي للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري، محمد الخليفة وأحمد آخريف.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.. إلى جلسة موالية.. طيب السؤال الآني الثاني موجه أيضا للسيد وزير التربية الوطنية والشباب حول الدخول المدرسي للمستشار المحترم السيد بلحاج الدرمومي، لكم الكلمة.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

حتى واحد منا ما ينكر المجهودات الجبارة اللي عملت الدولة في ميدان التعليم منذ سنين أي الحكومات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ولكن الذي يتأسف له أنه الحالة لازالت غير مرضية من كيفية التعليم وكذلك من أطر التعليم والذي نتأسف عليه واسمحوا لي هذه ملاحظة عامة، الذي نتأسف له أنه التعليم أصبح جمعية قوية تواجه الدولة وتواجه بكيفية منظمة ولكن مع الأسف غير صالحة للمصالح العليا للبلاد نتأسف على هذا، أصبحت قوة بحيث ما كاين حتى وزير اللي يمكن يمشيها في الطريق المستقيم هذا المغاربة كلهم يلاحظونه ووضعية التعليم تبينه ومستوى التلاميذ، مستوى التعليم، تكويننا حقيقة نظرا لذاك المال الباهظ الذي استثمرناه فيه لم يعط النتيجة المنتظرة.

إذن المسألة ليست مسألة وزير، أي وزير يأتي يبقى عام أو عامين يبقى في المشاكل الإدارية ولكن الموضوع الحقيقي يبقى والسيطرة ..وأنا أقولها بكل صراحة - لناس التعليم، السيطرة على تسيير التعليم كما ينبغي قوية جدا ولهذا أصبح أكيد باش تكون مناظرة وتكون ديال التلاميذ والمواطنين بدون رجال التعليم باش نحطو الوضعية الحقيقية للتعليم ومن يتلاعب بها، لأنه نستثمر فيها مال كثير ولا إذا ما كانش الناس عندها الشجاعة باش تتكلم في هاذ الموضوع وخائفة حنا ما تنخافو حتى من واحد اللي تيهمنا هو صالح بلادنا وهاذ الحالة المزرية للتعليم اللي واصلين له وهاذ البطالة اللي قتلت البلاد نظرا لعدم التكوين، نظرا لعدم التربية وهاذ الإجرام اللي وقع في المجتمع لأنه حقيقة الأساتذة لا يعطون المثل ولا يستعملون التربية الإسلامية والمغربية على الطريق الحقيقي ولهذا يصبح أولادنا في حالة سيئة وأغلبيتهم تتشرد وتخرج إلى الشارع ولا تنتج.

لهذا السيد الوزير أولا باش نتكلم لك، هذي رجعت كلاسيكية، الدخول المدرسي، تتجاهدوا، تعملوا جميع المجهودات باش يكون في ظروف حسنة ماديا ومعنويا نعلم أنه الدخول المدرسي تعلمون ولكن كيفما كان الحال يبقى.. التمدرس اللي عملتو فيه مجهود جبار الآن لانعرف أين وصل، فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي كثرة التلاميذ في الحجرة مثلا عدم.. كاين خلل، كاين واحد النوع اللي هو يهيمن على التعليم

اسمحوا لي لم أجد المقابل بالعربية، تتمشي مثلا تتلقى الأستاذ بلحيته ما محسنها، لابس بلغا ولا داير تشامير وبارك يتكلم أمام التلاميذ بكيفية، حنا من قبل كان الأستاذ عندنا يمثل بحال الوالد ديلانا تشوفوه الهبة ديالو والاحترام والتقدير لأنه ما كناش نلقاو ما نقولو فيه او تيشد الأستاذ أمام التلاميذ التدخين أو التلميذات و..هاذ الشي كلو خصو يقف، المديرين ماعاملين حتى مجهود خايفين من المدرسيين ديالهم، من النقابات ديالهم وهذا خصو تقف هاذ المصيبة ونرجعو إلى المعقول لأنه أولادنا مشوا، المجتمع مشي فاس اللي كانت هي بلاد العلم أصبحت هي بلاد الإجرام، فاس اللي كانت يضرب بها المثل كنا نمشي لفاس باش نتمناو نثقفو ونسمعو محاضرات ونسمعو، المهم اليوم أصبحنا نسمعو الإجرام اللي كاين فيها ما كاين حتى في شي بلاد، من أش هاذ الشي ماجي؟ ماجي من التعليم، من عدم احترام التعليم. والمعلمين والمديرين أقول وجميع المسؤولين في التعليم، خصهم يرجعوا إلى الطريق المستقيم.

اسمح لي السيد الوزير هذا موضوع خطير جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.. كاين وحدة الموضوع متفقين.. تفضل السيد الوزير.

السيد الحبيب المالكي وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي السيد الرئيس في البداية أن أهنئ بكيفية صادقة المستشارات والمستشارين الجدد وكذلك أن أهنئ السيد الرئيس وأعضاء المكتب الجدد والسادة رؤساء اللجان وكذلك السادة رؤساء الفرق وأتمنى صادق للسيدات والسادة كامل التوفيق في مهامهم الجديدة.

سؤال السيد المستشار متعدد الأبعاد وإذا سمحتم السيد الرئيس نظرا لصراحة وغيرة السيد المستشار على هذا القطاع الذي نعتبره قطاع الجميع أود أن أوضح بعض الجوانب.

أولا علينا أن لا نحاكم المدرس والمدرسة بكيفية سريعة، المدرس علينا في هذا الظرف بالذات ان نكرمه ويحتاج منا جميعا إلى تكريم لأنه يعمل في ظروف جد جديدة صعبة، وصلنا إلى تسجيل أزيد من 6 ملايين من التلاميذ وهذا الرقم نعتبره مكتسبا وطنيا وبفضل تضافر الجهود ومن بينهم تضحيات الأسرة التعليمية، بدون شك هناك بعض الحالات وعلينا أن نعالجها بصرامة لكن لا يجب أن نستعمل ذلك الخطاب التيئيسي إزاء أسرة حاملة لرسالة مقدسة ونبيلة فانا أطلب من السيدات والسادة المستشارين، رغم المشاكل أن يكرموا المدرس وهيئة التدريس في حاجة إلى تكريم من طرف المجتمع.. ومن أسباب الأزمة التي نعيشها حاليا هو.. الخطاب من الممكن أن نتفهمه لكن لا يساعد على التعبئة.

الجانب الثاني السيد الرئيس التنظيمات النقابية ضرورية وبدونها لا يمكن بتاتا أن نقوم بأي شيء والآن منهجية الحوار في هذا المستوى من تطور بنائنا الديمقراطي جعل شركاءنا الاجتماعيين يقومون بدور مهم، دور يتسم بالنضج، بالمسؤولية وما نلاحظه أحيانا أمام بعض الوزارات وأمام البرلمان لا علاقة له بالتنظيمات النقابية.

هناك مجموعة من المبادرات في ظرف نعيش جميعا ملابساته، لذلك بقدر ما أتفهم غيرة السيد بلحاج على هذا القطاع وأنا أعلم أن له تجربة في هذا المجال بقدر ما أطلب منه أن يعمل في اتجاه استعمال خطاب أكثر إنصاف من أجل تعبئة أقوى.

نقطة أخيرة السيد الرئيس تتعلق بالدخول المدرسي الحالي أقول باختصار انه تم في حدود المقبول وذلك بفضل تضافر جهود كل الأطراف ومن بين الأطراف التي ساعدت وساهمت في جعل هذا الدخول المدرسي في حدود المقبول أنتم المنتخبون، وبهذه المناسبة أود أن أهنئ السيدات والسادة المنتخبين على ما قاموا به ميدانيا وفي ظروف صعبة وإقليم خريبكة الذي ينتمي اليه السيد المستشار يعلم ذلك وإقليم خريبكة من الأقاليم التي تميزت بدخول أقول ليس بدخول عادي بل أقول بدخول ناجع وأعطيكم بعض الأرقام على المستوى الوطني:

نسبة التمدرس وصلت إلى 95٪ وهذا رقم جد موضوعي ومدقق وتم تسجيل أزيد من 636 ألف بالنسبة للسنة الأولى ابتدائي وتم إعادة تسجيل أزيد من 40 ألف من التلاميذ الذين تم فصلهم لأسباب متعددة في السنوات الأخيرة ومن بين هذه الأربعين ألف تقريبا 37٪ من التلميذات ونعتبر هذا الإجراء سيساعد على محاربة التهميش وسيساعد على إدماج عدد لا بأس به من أطفالنا حتى نفتح لهم هذه الفرصة وأنا متيقن أن من بينهم عدا سيتم تكوين أطباء مهندسين أساتذة إلى غير ذلك.

شكرا السيد الرئيس على تفهمكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وإذا سمحتم بقي سؤالان في نفس الموضوع.. هناك تعقيب للسيد المستشار السيد بلحاج الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الوزير، هو في الحقيقة غادي تدفعوا على وزارتكم على النقابات، حنا طرحنا سؤال وطني لا يتكلم على النقابات، يتطرق إلى حالة التعليم إذا كنا مواطنين مخلصين للبلاد نعترف بأنه هذه الوضعية غير مفرحة ما كاينش مغربي فرح لها، النقابات حتى هم غير فرحين، إلا إذا كان الإخوان في النقابات عندهم لغتان نلتقي بهم يقولون التعليم فاسد وما كاينش والنتيجة ماشي هي هاذيك والعطاء ماشي هو هاذا وخص يتبدل المنهج ولا مواد التعليم يعني باقي عندنا التعليم كلاسيكي والعصر يتبدل، التلميذ في الابتدائي عندنا لو ماكانش يشوف التلفزيون كان يكون أمي.

ولهذا نحن نتكلم عن التعليم بكيفية عامة كيفاش خصو يواجه الظروف وكيفاش خصو يتبدل، أنا أظن السيد الوزير إذا كنا مواطنين وباغين نوقفو.. حنا في حرب باش نبنيو مجتمع سليم ومجتمع بناء منتج، باغين نكونو مع أوروبا كيخصنا نبدلو المنهجية ديلانا، هاذ الناس اللي في التعليم تنعرفهم كاين اللي بقى فيهم 25 عام أو 30 عام وما بغاش يبدل الكيفية باش يشوف التعليم، دايرين لهم كتب، كل مرة يتبدلوا عليهم الكتب بكيفية ترجع إلى الوراء ماشي إلى القدام وغالية عليهم مع انه تقريبا في أوروبا الناس بقاتش عندها هذه الكتب، عندها كيفية Méthode, Méthodologie. وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة لصاحب السؤال المتعلق بالدخول المدرسي، أصحاب السؤال السادة المستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عبد الصمد عرشان، محمد طريبش، عادل المعطي، الميلودي عفوت ومحمد السلامي ومحمد أبو السعود. السي السلامي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد السلامي:

شكرا السد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم أن قطاع التربية والتعليم يعد من الأولويات لأهمية الاستراتيجية في تنمية واستثمار رأسمالنا البشري الذي يعتبر ركيزة لكل تنمية ننشدها، ولكي يقوم هذا القطاع بالدور المنوط لابد من توفر شروط مادية وبشرية وتربوية.

وبهذا الصدد أود التذكير بالاكتظاظ الذي تشهده بعض المؤسسات التعليمية وأنتم السيد الوزير خير من يعلم بالانعكاسات السلبية لاكتظاظ التلاميذ على تحصيلهم المعرفي، ناهيك عن نقص في الأطر التربوية.

لذا نود أن نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها للحد من هذه الظاهرة وكذلك سد الخصاص الحاد في الأطر خاصة في التعليم القروي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم وإذا سمع المجلس هناك المستشار السيد الأنصاري قد التحق بالقاعة وله سؤال في نفس الموضوع، إذا سمحتم سنعطيه الكلمة لطرح سؤاله.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

رمضان مبارك سعيد للجميع السيد الوزير لقد سبق أن تقدمنا بهذا السؤال وكنا من خلاله أن نتعرف على ما تقوم به الحكومة وبالتخصيص وزارة التربية الوطنية والشباب من استعدادات للدخول المدرسي ولكن بعد الآن مرور الدخول المدرسي لابد وانطلاقا مما جاء في ردكم السابق أن اذكر بما قاله الشاعر في حق المعلم: قم للمعلم وفيه تبجيلا... كاد المعلم أن يكون رسولا.

لا يمكن أن نختلف حول الدور الطلائعي الذي يقوم به رجال التعليم ورجال التربية والتكوين هذا شيء أساسي ولكن ما نحن بصدده الآن وقد دخلنا في تطبيق القوانين الخاصة الجديدة لميثاق التربية والتكوين وجميع المغاربة آمال لكي يحسوا كما جاء على لسان الذين سبقوني بالتغيير في المنهجية وكذلك في طرق التربية وكذلك إعداد الكتاب المدرسي وكذلك المنهجية بخصوص التعليم الثانوي فقد أدخلت عدة تغييرات من حيث القوانين وبتوافق وطني انطلاقا من اللجنة التي أسسها الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه.

ولآن في ميدان التطبيق، نذكر وخاصة في العالم القروي أن هناك عدة مشاكل أولا فيما يخص الاكتظاظ في الأقسام، النسبة التي أوردتم نسبة مشرفة ولكن لابد أن نرى الانعكاسات، كذلك الخصاص المهول للمعلمين وللأساتذة وخاصة الإعدادات بالعالم القروي وكذلك الفائض في بعض الأحيان داخل المدن يعني الغزارة وسوء التوزيع في بعض الأحيان، ثم كذلك الحالة المزرية للمدارس في العالم القروي وقد سبق لوزارتكم أن أبرمت اتفاقية بينها وبين صندوق التجهيز الجماعي والجماعات المحلية، أين وصلت هذه الاتفاقية فيما يخص ترميم الأقسام وكذلك تدخل الجماعات من حيث القيام بما كان ينبغي أن تقوم به الوزارة.

ثم بالإضافة إلى هذا وذاك نجد أن الأكاديميات التي أوكل إليها الآن تصريف برامج التعليم فيما يخص الجهات تعاني هي نفسها من خصاص كبير من حيث الأطر والتجهيزات وأنا عضو في مجلس أكاديمي وحقيقة لا يمكن إذا أردت أن تطلب ما يستطاع لا يمكن أن نطلب من هذه الأكاديميات التي المنتخب جزء منها أن تقوم بعملية تصريف القوانين التي جاء بها ميثاق التربية والتكوين وهي نفسها تشكو من خصاص من حيث التجهيزات ومن حيث التأطير ومن حيث منهجية العمل، وهذا كذلك إعداد ميزانية هذه الأكاديميات تمر بصفة ارتجالية ولا كلمة للمنتخب فيها وإن هو صاحب الشأن حسب التكوينة التي جاءت بها القوانين ومن هنا لا ننتقد ولكن ننبه لأن السيد الوزير في أعلى الهرم له معطيات إدارية من حيث المسؤولين ولكن نحن كمنتخبين أبناء الميدان ونراقب صباح مساء ما يقع في هذا المرفق الحيوي الذي هو التعليم والذي لولا التعليم لما كنا هنا، التعليم هو أساس كل شيء إذا قلنا العدل أساس الملك، فالتعليم هو أساس كل شيء والتقدم كذلك في البلاد.

إذن من هنا أردنا أن ننبه ونحن لا ننكر ما تقومون به وأنتم شخصيا تجوبون المغرب طولا وعرضا للتحسيس ولإنهاض الهمم، ولهذا نود أن نعرف من خلال هذه القبة ومن طرفكم ما هي الاستراتيجية المستقبلية وكيف نستفيد من هذا الخصاص ومن هذه الملاحظات التي أدليت بها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين وأود في البداية السيد الرئيس أن أنطلق من ملاحظة بديهية من باب التذكير فقط قطاع التعليم يعرف الآن إصلاحا عميقا ونحن الآن بمناسبة الدخول المدرسي الحالي في بداية السنة الرابعة لتطبيق هذا الإصلاح وكما نعيش من خلال هذه الجلسة أن هذا الإصلاح خلق حركية قوية داخل القطاع وكذلك داخل القطاعات الأخرى وداخل المجتمع وأعتبر أن هذا شيء جد إيجابي وهذه الحركية ليست حركية خطابية فقط بل نلمس ميدانيا أن هناك مجموعة من الأشياء تمت في السنوات الأخيرة: بنسبة التمدرس التي أشرت إليها في التدخل الأول وهي 95٪ ليست وليدة الارتجال، 95٪ في مجتمع مثل المجتمع المغربي علينا أن نعتبر أن هذا مرة أخرى مكتسبا وطنيا مهما جدا، نسبة عدد التلاميذ المسجلين في الابتدائي ولا في الإعدادي ولافي الثانوي أكبر نسبة لعدد المسجلين موجودة في الثانوي التأهيلي أكثر من 8٪ مقارنة مع 6,5 بالنسبة للإعدادي وأقل من 2 بالنسبة الابتدائي، هذه حركية السيد الرئيس.

إدخال تغييرات نوعية أساسية من أجل تحسين الجودة ومتعلقة بتغيير عميق فيما يخص المناهج والبرامج بكيفية تدريجية السنة الثانية، السنة الرابعة بالنسبة للابتدائي، السنة الأولى إعدادي.

إدماج تدريس اللغات الأجنبية بالنسبة للفرنسية السنة الثانية ابتدائي، الإنجليزية: السنة الثالثة إعدادي.

كل هذه أشياء تصب في اتجاه تحسين الخدمات التربوية، لا يجب أن تذكر مرة أخرى ما هو موجود على أرض الواقع، طبعا هناك مشاكل ومن حسن الحظ أن هناك مشاكل وإلا ما هو المغزى من وجودنا اليوم والمسؤولية لحل المشاكل مسؤولية جماعية، نحن الآن في بداية القرن الواحد والعشرين قضية مثل قضية التعليم لاتهم الحكومة فقط تهمكم وتهمنا وتهم المتدخلين الآخرين المنتخبين مطالبون بالقيام بدور أساسي وكانت هناك اتفاقيات في الماضي مع الجماعات المحلية ووقع ما وقع ليس من المناسب أن أفتح هذا الملف، يجب أن نحدد المسؤولية، لماذا لم تثمر هذه الاتفاقية مع الجماعات المحلية والى حد ما مع صندوق التجهيز الجماعي؟

إذن السيد الرئيس، أنا أتفهم قلق السيدات والسادة المستشارين خاصة في بعض المناطق التي تتسم بتراكم مجموعة من المشاكل ومن بينها الاكتظاظ. فعلا ظاهرة غير صحية ولكن علينا أن نتفهم لماذا الاكتظاظ؟

والاكتظاظ ليس ظاهرة وطنية تشمل كل المؤسسات المدرسية، أعطيكم بعض الأرقام، ظاهرة الاكتظاظ لا تتجاوز 2٪ بالنسبة للابتدائي والإعدادي، أي 2٪ تمثل نسبة الأقسام التي يتجاوز فيها عدد التلاميذ 40.

2٪ من 4 مليون و120 ألف تلميذ الذين هم مسجلون في الابتدائي، لكن هذا الرقم يصبح غير سليم على مستوى الثانوي - الإعدادي حيث يصل إلى 14٪، الاهتمام التي معدل التلاميذ يفوق 40 تلميذ على مستوى الإعدادي فعلا 14٪ هذه سنة غير سليمة ونحن بصدد معالجتها معالجة جدية وبتنسيق مع شركاءنا الاجتماعيين ومع المنتخبين ومع السلطات نحن بصدد وضع مخطط لإنهاء هذه الظاهرة في أفق الدخول المدرسي المقبل لأن هذا يتطلب مراجعة الخريطة التربوية، الإسراع بالبنايات،إعادة الانتشار على مستوى الموارد البشرية وهذا ليس بالسهل وأنا مع السد المستشار الذي قال بأن هناك في بعض المناطق فائض من الأطر التربوية الجيدة ولكن هذه الأطر التربوية المتواجدة بالدار البيضاء والرباط نحن الآن بصدد إيجاد الحلول التي تناسب، فالإصلاح لا يجب أن يتحول إلى عملية تؤدي إلى توفير شروط لا تساعد على الإصلاح وتعرقل الإسراع بالإصلاح،لذلك الحوار والإقناع واتخاذ الإجراءات الجريئة عندما يتطلب الأمر ذلك، هذا هو النهج الذي نسير فيه وبدون شك في مناسبة أخرى السيد الرئيس سنتحدث عن أشياء أخرى من أهمها الجودة بالنسبة لقطاع التربية الوطنية وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار.. لكم الكلمة السيد محمد أبو السعود.

المستشار السيد محمد أبو السعود:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا فيما يتعلق بظاهرة الاكتظاظ السيد الوزير أعطى بعض النسب المئوية وهي غير ذلك على أرض الواقع، فبالنسبة لهذه الظاهرة التي هي ظاهرة الاكتظاظ هي ظاهرة خطيرة جدا التي عرفتها المدرسة الوطنية المغربية السبب الرئيسي الذي أنتج هذه الظاهرة وهي سياسة تشجيع التمدرس فسياسة تشجيع التمدرس يعني إيجابية بالنسبة لأن أبناءنا وهم فلذات أكبادنا ولكن هذا التشجيع وهذا الرقم أفتخر به الذي وصل حتى 95٪ بل أكثر من ذلك هناك بعض المصادر في وزارة التربية الوطنية تقول أنها وصلت إلى أكثر.. هذا شيء جميل، لكن ماذا أعددنا لهذه السياسة الجديدة من إمكانيات مادية ومن إمكانيات بشرية؟

فمن الناحية المادية، هل توازي البنية التحتية هذا التشجيع؟ وهل هناك أطر كافية من ناحية العدد، فالمشكل الذي تعاني منه المدرسة المغربية هو النقص في الحجرات والأطر، مما يؤدي إلى توزيع التلاميذ على الفصول وهذا

يربك العملية التربوية وهذا الاكتظاظ أيضا ينتج عنه سلبيات أخرى من ناحية المردودية ومن ناحية الإنتاج فلا الأستاذ أو المعلم أو المدرس أنه قادر يوفي شروط الدرس ويعطي المنتوج يعني حتى سيتوفى الأهداف المتوخاة من هذا المنهاج ومن هذا المقرر لأن هذا المقرر عنده أهداف سلوكية ووجدانية وتربوية وسياسية ودينية وقيم وطنية وفي نفس الوقت التلميذ لا يستفيب بحكم ظاهرة الاكتظاظ، ثم ناهيك عن تشجيع التعليم في العالم القروي هناك سياسة متبعة غير ناجعة بتاتا لأنها لم توفر لها الشروط فنعاك مشكل الأقسام المشتركة هذا ينعكس أساسا على العملية التعليمية ثم الظروف الملائمة لرجال التعليم في البادية المغربية مع العلم أن ميثاق التربية والتكوين الذي هو ميثاق نموذجي شكلا ومضمونا ولكن هل يتلاءم ويتناسب مع الواقع المغربي؟ وهل أعددنا له الوسائل والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف؟

السيد الوزير، أسأل هل وزارتكم الموقرة اتخذت التدابير والإجراءات لحل هذه المشاكل وتفعيل وأجرأة ميثاق التربية والتكوين؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد الأنصاري للتعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير في ردكم بكل إمعان وبالفعل لا نختلف حول ما جاء على لسانكم بكون الحركية تخلق المشاكل وهدفنا من طرح الأسئلة ونحن ننتسب إلى الأغلبية ليس إحراج الحكومة ولكن التحسيس بتلك المشاكل لإيجاد الحلول لها وأهل مكة أدرى بشعابها، فالمنتخبون وركزتم على كلمة المنتخب والدور الطلائعي له فيما يخص القيام بواجبه في هذا القطاع الحيوي ونحن كممارسين للعمل الجمعوي وكذلك الجماعي أردنا فقط أن نقوم بطرح بعض الإشكاليات وبعض ما يعانيه هذا القطاع خارج دواليب الإدارات والرسميات، وهنا من هذه القبة وأمام الرأي العام الوطني.

إذن الإشكاليات اتفقتم معنا عليها ولكن لم نتفق حول قضية الحل وأعطي مثالا قلتم بأن الاكتظاظ انطلاقا من 40 هناك 2٪ فقط الأقسام التي يوجد فيها الاكتظاظ، فمفهوم الاكتظاظ هو الذي ينبغي أن نتفق عليه إذا قلنا 30٪ سترتفع هذه النسبة وإذا قلنا 50 طفل في القسم فربما تنمحي 2٪، وأقول بأن 40 تلميذ في الحجرة الواحدة فهذا في حد ذاته اكتظاظ وهذا اعتراف من طرف الوزارة بأن هناك اكتظاظ فعلا فنريد أن نعرف ما هي الدراسات التي تقومون بها لإنزال ذلك الرقم إلى وضع متلائم مع بعض الدول التي تشابه بلدنا من حيث عدد التلاميذ في الحجرة الواحدة، ثم كذلك تطرقتم إلى مشكل أساسي وكان بودي أن أسمع الجواب وهو تجهيز والاعتناء بالأكاديمية من حيث الأطر ومن حيث التجهيزات وجعلها في نطاق الجهوية واللاتمركز في القرار في المستوى المطلوب وتجهيزها كذلك بالإمكانيات المادية والبشرية وخلق ديناميكية من حيث مناقشة ميزانية الأكاديميات وآخر نقطة أريد أن أتطرق إليها وهو تمدرس الفتيات وخاصة في العالم القروي والحيف الذي تحس به في العالم القروي من حيث إعداد الداخليات للفتيات الشيء الذي يشجع على العزوف إذا كنا نفتخر بنسبة 95٪ فبعد انطلاق التمدرس والوصول إلى الإعدادي فهناك تراجع كبير بحيث تمدرس الفتيات ولا يصل إلا نسبة قليلة إلى الثانوي فبالأحرى الجامعي نود أن تتكبوا على هذه الوضعية للتخفيف من ظاهرة الانقطاع وليس القضاء عليها في العالم القروي بالنسبة للفتيات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد وزير التربية لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس.. ملاحظين فقط الأولى متعلقة بالأكاديميات الجهوية، أريد أن أذكر السيد المستشار بأن تجربة الأكاديميات لم تنطلق إلا بعد استقبال المديرين الجدد من طرف صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش في أواخر 30 يوليوز الماضي، بحيث التجربة جد فتية.

التجربة السابقة تجربة إدارية لا علاقة لها بمفهوم الجهوية وإعطاء الوسائل حتى تمارس الأكاديميات مهامها الحقيقية، نحن الآن في البداية بالنسبة للعمل في إطار وبواسطة الأكاديميات، وهذا الأسبوع ستتم الهيكلة الإدارية بصفة نهائية بالنسبة للأكاديميات وأنا مع السيد المستشار بأن دورهم مستقبلا دور أساسي وهذا الذي جعل الموسم الدراسي الحالي تم في حدود المقبول نظرا للدور الجديد للأكاديميات.

الملاحظة الثانية تتعلق بضمان كل الشروط ليصبح تمدرس الفتاة القروية بصفة خاصة واقعا ملموسا، اتخذنا على مستوى الإعدادي لأن هذه هي الحلقة الضعيفة مجموعة من الإجراءات ومن بينها بناء داخليات لأننا نعتبر أن الفتاة القروية عندما تحصل على شهادة الابتدائي بصفة عامة تنقطع عن الدراسة إلا نسبة لا نعتبرها نسبة مشرفة فالآن هناك برنامج خاص ببناء داخليات على مستوى الإعدادي، هناك ما يقرب من 35 داخلية بالنسبة لسنة 2003 - 2004 ونتمنى أن يكون هذا الإجراء من بين الإجراءات الأخرى التي ستساعد على جعل تمدرس الفتاة القروية محركا أساسيا لإنجاح الإصلاح لأننا نعتبر أن إنجاح الإصلاح مرتبط بمدى إدماج الفتاة بصفة عامة أي التلميذة وخاصة الفتاة القروية وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم والآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو مرتبط بقطاع وزارة التربية الوطنية والشباب يتعلق بترقية رجال التعليم أفواج 2000 و2001 2002 للمستشارين المحترمين السادة أحمد بنا، أحمد التويزي، إدريس الراضي، محمد عداب الزغاري وأحمد أمهال، الكلمة للمستشار المحترم السيد إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد سبق للفريق الدستوري الديمقراطي بمجلس النواب أن أثار في جلسة عمومية قضية ترقية أفواج الأطر التربوية لسنوات 2000 و2001 و2002 والتي لا تزال تنتظر حقها المشروع في الترقية.

إن إعادة طرح هذا السؤال هو للتأكيد على أهميته وقد سبق لكم السيد الوزير أن وعدتم بالسعي في إيجاد حل نهائي لهذا الملف في غضون أيام والحال أننا الآن نجد أنفسنا متحمسين لمعرفة أين وصلت الأمور ولذا نسائلكم هل تمت تسوية قضية ترقية رجال التعليم أفواج 2000/ 2002/2001 والذين لم يشملهم نظام (الكوطا)؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والشباب:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار، فعلا كان سؤال في نفس الموضوع منذ أسبوعين تقريبا بمجلس النواب وألاحظ أن هناك تفاعل بين المجلسين وهذا شيء جد إيجابي، أؤكد ما قلته بمجلس النواب أن هناك حيف يتعلق بعدد لا بأس به من نساء ورجال التعليم انطلاقا من تطبيق نظام (الكوطا) لأسباب نظامية وأسباب إدارية يعلمها الجميع وخاصة المعنيين بالأمر وشكلت لجنة مكلفة من مصالح الوزارة الأولى ووزارة المالية وكذلك الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العمومية وبطبيعة الحال وزارة التربية الوطنية، هذه اللجنة منكبة لإنصاف أكبر عدد ممكن من نساء ورجال التعليم والسيد الوزير الأول قريبا لأنه هو الذي سيعلن عن نتائج هذه اللجنة في إطار اللقاء الذي تم في بداية شهر شتنبر مع شركات الاجتماعيين الذين يعملون بقطاع التربية الوطنية، ما أود أن أؤكده هو أن الحل سيكون منصفا لأكبر عدد ممكن من نساء ورجال التعليم وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن نكون بهذا أنهينا قطاع وزارة التربية الوطنية والشباب وأشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج وأول سؤال آني مطروح في هذا الصدد يتعلق بالمشاكل التي تعترض جاليتنا الديار الإسبانية للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، محمد تيتني العلوي ومحمد كافي الشراط.

الكلمة لكم السيد محمد العربي القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارين،

طرحت هذا السؤال بعد أن لاحظنا جميعا كل المجهودات التي قامت بها الحكومة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بحيث أنه قامت الحكومة بعدة أوراش ولاحظنا جميعا خصوصا في العطلة الصيفية مدى الحلول التي وجدت لفائدة الجالية المغربية إلا أنه هناك إيجابيات كثيرة وطبعا كما أشار سابقا السيد وزير التربية الوطنية هناك بعض السلبيات، ولما أشير إلى الجالية لابد أن نتحدث عن كل الجاليات لأن ليس هناك أية جالية دون أخرى، بحيث أن هناك جالية أوروبية، هناك جالية إفريقية وهناك جالية عربية، بحيث لابد الاهتمام بكل جاليتنا أينما وجدت.

فالسؤال الذي أريد أن أطرحه اليوم يهم إخواننا في إسبانيا بحيث أهم ممنوع عليهم منعا كليا سياقة سيارتهم برخصة سياقة مغربية في الوقت الذي نلاحظ أن في العديد من الدول الأوروبية في سويسرا بمجرد ما يلتحق المغربي بهذه الدول تعوض له رخصة السياقة المغربية برخصة سياقة سويسرية عكس إسبانيا أنه إخواننا في إسبانيا يجدون صعوبات كثيرة لا في النقل لا في الالتحاق بالعمل، لا في التحرك عن طريق رخصة السياقة المغربية، لهذا نسائل الحكومة هل هذه الظاهرة التي نعتبرها غريبة في هذا البلد؟ هل الحكومة المغربية وجدت صيغة أو حلا لكي ننقذ إخواننا الذين يشتغلون كيلقاو عراقيل في عملهم نتيجة امتناع السلطات الإسبانية من استعمال هذه الرخصة، نتمنى أن الحكومة المغربية تجد صيغة سريعة من أجل الحفاظ على كرامة وحقوق هؤلاء المهاجرين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، كذلك نظرا لأهمية السؤال نسمع إذا كان هناك تساؤل مع السيدة الوزيرة أن هناك معاملة وهناك الاعتداءات المتكررة ضد الجالية المغربية اعتداءات إرهابية لما سمعنا بلاغ السيد وزير الخارجية نتسامح مع السيدة الوزيرة في الوقت إذا سمحتم السادة المستشارين.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

السيدات والسادة المستشارين،

بدوري أهنئ السيدات والسادة المستشارين الجدد ورمضان مبارك سعيد، أشكر السادة المستشارين على اهتمامهم وطرحهم هذا السؤال المتعلق بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وبالخصوص الجالية المقيمة بإسبانيا ومشكل رخص السياقة، كما تعرفون السيد المستشار على أن رخص السياقة تخضع لقوانين وطنية تأخذ بعين الاعتبار وترمي أساسا إلى حماية السائقين والراجلين وتثبيث الأمن في البلاد.

بالنسبة لرخص السياقة وبالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج فلإضفاء الشرعية الدولية على هاته الوثيقة التي هي رخصة السياقة هذا يقتضي إبرام اتفاقيات ثنائية مع البلدان حتى يمكن لهذه البلدان أن تعترف برخصة السياقة.

بالفعل، نحن على مستوى علاقتنا مع مجموعة من البلدان الأوروبية التي لها قوانينها الخاصة تم بالفعل توقيع اتفاقيات ثنائية مع مجموعة من البلدان مثل فرنسا وإيطاليا وبالفعل مع إسبانيا بقي الإشكال مطروحا وكما تعلمون أنه منذ 1994 والجانب المغربي يحث إسبانيا على توقيع هذه الاتفاقية التي ستعترف برخصة السياقة المغربية، الجانب الإسباني آش تيقول؟ يقول على أنه المغاربة غير المقيمين لهم الحق بأن يسوقوا برخصهم الوطنية فوق التراب الإسباني على أساس أن المغاربة المقيمين بإسبانيا ليس لهم هذا الحق ولا يمكن أن يكون لهم هذا الحق شريطة إعادة اجتياز اختبار تطبيقي ونظري للحصول على رخصة السياقة في التراب الإسباني على غرار الإسبانيين.

بطبيعة الحال في غياب الاتفاقية التي تعطي المغاربة هذا الحق هو تيصبحوا ما عندهمش أرضية قانونية وبالتالي مجبرين على اجتياز هذا الاختبار ولكن الإشكالية التي تعترضهم هي إشكالية اللغة، بحيث يصعب عليهم اجتياز هذا الامتحان وبالتالي يرفضون ويبقى الضحية هو المغاربة اللي بالفعل كما قلتم يتعرضون لمجموعة من المشاكل بالنسبة للتنقل.

حنا الأن كما تعلمون وكما أنتم متتبعين في إطار تنشيط العلاقات خصوصا العمل المشترك في إطار حل كل القضايا المتعلقة بالهجرة، هناك لجنة ثنائية ما بين المغرب وإسبانيا مهتمة بالجانب الاجتماعي والجانب المتعلق بحقوق المغاربة المقيمين بالخارج والذي في إطاره سنعيد النظر ونحث بشكل مستمر على أننا نلقاو صيغة ترضي الطرفين، هذه الصيغة بطبيعة الحال ستخضع لمجموعة من المعطيات التقنية لأن هناك كما قلت مرتبط هذا بنظرة كل بلد وكيف ينظر إلى أمن واستقرار البلاد ولكن أؤكد السيد المستشار والسادة المستشارين أن النقطة هي في جدول الأعمال وهي محط حوار ونقاش بيننا وبين الجانب الإسباني ونتمنى أننا نتوصل إلى حل مرض لكلا الطرفين في الأقرب الآجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب،

المستشار السيد محمد العربي القباج:

أشكر السيد الوزيرة على ردها إنما بطبيعة الحال لابد أن نؤكد أن العديد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية تعترف بقيمة وبنجاعة رخصة السياقة المغربية فلما ذكرت سويسرا أنه رخصة السياقة المغربية يسلمها وتيعطيوه رخصة سياقة سويسرية مع ذلك أنه غير مجبر باجتياز امتحان معنى ذلك أن هؤلاء الناس تيعترفوا برخصة السياقة المغربية، أضف إلى ذلك لم أرد الإشارة إلى مجموعة من المشاكل خصوصا بإسبانيا والمعاناة التي يعيشها المغاربة الآن يوميا، يعيشون معاناة كثيرة جدا، بحيث أين هو حسن الجوار؟ أين هي حسن المعاملة؟ أين هو التاريخ بين إسبانيا..؟ حيث إنه الآن الوقت الذي ننتظر الجانب الآخر غادي يعطينا اليد ديالو بالعكس هناك شيء آخر.

كذلك السيدة الوزيرة هناك مشاكل أخرى لم أرد طرحها وهي كما أشرت الجالية المغربية ما خصناش نوفقو عند الجالية المغربية في أوروبا، هناك جاليات أخرى السيدة الوزيرة، مثلا في إفريقيا ساحل العاج يعيشون مآسي كبيرة وكبيرة جدا، في بع ض الدول العربية ليبيا مثلا يعيشون مآسي، فنلتمس من حكومة صاحب الجلالة أنه آن الأوان للعناية فعليا وللتخفيف من المعاناة حقيقة قمنا بكثير وخففنا الكثير ولكن إذا بقي شيء مشكل واحد فبطبيعة الحال يمحي كل ما قمنا به، فالسيدة الوزيرة أعتقد هناك ملف أتمنى تكون مناسبة لكي نلتقي بكم باش نعطيكم مجموعة من المآسي التي يعيشها المغاربة ماشي غير في أوربا، في إفريقيا، في ليبيا نتمنى هذه الإشارة التي أشرتم إليها ديال الاتفاقية ما بين المغرب وإسبانيا نتمنى أنها تكون عاجلة من اجل التخفيف من معاناة هؤلاء المغاربة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، هناك تعقيب السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس، ماشي تعقيب هو في الحقيقة هذا نقاش مهم كما طرحت في الأول لأن الملف هو شائك ومتعدد الأبعاد يتطلب منا وقتا ولا يمكن لنا استيعابه أو مناقشته في ثلاث دقائق، بغيت نقول على أن بالفعل

الحكومة واضعة برنامجا واستراتيجية، كاين عمل ولو أن الجالية المغربية هي وحدة ولكن مشاكلها تختلف انطلاقا من أماكن تواجدها ومسألة الهجرة ماشي فقط مشاكل فهي كذلك حلول ولكن أنا متأكدة من شيء أساسي هو أنه كل عمل نقوم به وأحسن جواب عندنا لكل هذه المشاكل التي تعاني منها تأتي من الداخل حنا إذا بغينا رخص السياقة ما يبقى عليها حتى إشكال خصنا نحصنو رخصة الياقة ديالنا، حنا كنعرفو على أن الأرقام المهولة التي نسجلها سنويا من جرحى وأموات هذا يشكل نوعا.. يمس بمصداقيتنا إذن خص استقرار يكون على المستوى الوطني لا على مستوى السلطات العمومية ولا على مستوى المجتمع المدني باش نستنفرو كل جهودنا ونعالجو هذ الإشكالية.

نفس الشيء بالنسبة لكل المشاكل الأخرى، معالجة قضية الهجرة تمر بكيفية معالجتها من الداخل بمسألة التنمية والتي نعتبرها كما تلاحظون ومتتبعين اللقاءات والنقاشات المطروحة على الصعيد الدولي في إطار معالجة الهجرة باش ما بتقاش مسألة الهجرة تقارب فقط بمقاربة أمنية ولكن في إطار مقاربة تنموية والتي تجعل الإنسان في قلب الاهتمام وكذلك مقاربة حقوقية لأننا نعتبر أن دول الحق والقانون، خصوصا الدول الأوروبية التي تقول أنها ديمقراطية نحن نطالبها كذلك بأنها تعالج وتتعامل مع هذا الموضوع من هذه المنطلقات، إذن هذه هي المقاربة الشمولية التي نطمح إليها، هذه في المقاربة الشمولية التي نعمل من أجل أنها تصبح واقعا والتي نطلب أن المؤسسات البرلمانية والمجتمع المدني على مستوى التوعية وعلى مستوى العمل كذلك الثنائي يكون عندنا نفس الخطاب هذا الخطاب القوي واللي هو في الحقيقة أصبح قناعة واللي هو اللي غادي يخلينا نكونو في المفاوضات أقوياء لكي نحقق المزيد من المكتسبات. شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، نشكرها على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى بقية الأسئلة الشفهية العادية والسؤال الأول هو موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن يتعلق بتنفيذ نتائج الحوار الاجتماعي المتعلقة بتحسين الوضعية المادية للمتصرفين والأطر المماثلة للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، رحال الزكراوي، عبد الرحمان اوشن، حسن واهروش، احمد الشوفاني والعربي خربوش. الكلمة للمستشار المحترم السيد رئيس الفريق رحو الهيلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

سؤالنا كنا طرحناه السيد الوزير كسؤال آني في الدورة السابقة بعدما التزمت لجنة التنسيق الوطنية للمتصرفين والأطر المماثلة قررت الدخول في سلسلة من الاحتجاجات بغية تنفيذ ما اتفق عليه في إطار الحوار الاجتماعي من تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة العريضة من الموظفين، اليوم الوضع لازال مطروحا ما دام حتى تسوية ما وقعت، وسلسلة الاحتجاجات كذلك مازالت مستمرة، هذا أكيد يؤثر سلبا على السير العادي للإدارة العمومية سؤالنا طرحناه لكي نسمع منكم السيد الوزير اليوم أين وصل الحوار مع هؤلاء الناس؟ ما هو موقف الحكومة اتجاه مطالبهم؟ ومتى سيتم تنفيذ التزامات الحكومة اتجاه هذه الفئة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أريد أن أهنئ السيدات السادة المستشارين المحترمين على شهر رمضان الكريم وكذلك أهنئ السيدات والسادة المستشارين الجدد على إعادة الثقة في شخصهم.

في البداية كذلك أريد أن أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال المهم وهو في الحقيقة سؤال آني، حيث أنه كما يعرف الجميع تعهدت الحكومة عير نتائج الحوار الاجتماعي لـ30 أبريل 2003 على أن تقوم بمراجعة نظام التعويضات لهيئة المتصرفين والهيئات المماثلة، وفعلا هذه الهيئة التي لم تستفد من إعادة النظر في تعويضاتها كما وقع فيما يخص الهيئات الأخرى، فكان هناك نقاش مستفيض مع هذه الهيئة مع مصالح السيد الوزير الأول وكذلك مصالح الوظيفة العمومية من أجل إعادة النظر في وضعية هذه الفئة ولكن مع الأسف ونتأسف كثيرا أن منذ أسابيع هناك حركات احتجاجية حول هذا الوضع، علما أن هذه الفئة تطلب أن تسوي وضعيتها على مستوى المهندسين وليس على مستوى رجال التعليم كما جاء في الحوار الاجتماعي ل 30 أبريل.

فموضوعيا ما هي الوضعية إذا ما سويت وضعية هذه الفئة فيما يخص رجال التعليم أو المهندسين، فيما يخص رجال التعليم ستكون بنسبة الرفع من الأجور لهذه الفئات ما بين 19٪ و25٪، أما إذا سويت الوضعية على مستوى فئة المهندسين فسيكون هذا الارتفاع ما بين 40 و50٪ علما أن عدد المتصرفين لهذه الهيئات والهيئات المماثلة يفوق 50 ألف وبذلك الانعكاس المالي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النسب التي تطالب بها هذه الفئة سيكون انعكاس مالي كبير جدا، علما أن الانعكاسات المالية للزيادة في الأجور خلال هذه السنوات الأخيرة قد وصلت تقريبا إلى ما يناهز 5 مليار درهم كانعكاسات على التعويضات على الأجور.

فنحن نقول أن الحوار مازال مفتوحا مع هذه الفئة ونقول كذلك أن الإشكالية المطروحة لذلك هي إشكالية مطروحة على حساب النظم بالوظيفة العمومية، حيث عندنا اليوم في المغرب أكثر من 70 نظام بالوظيفة العمومية وزميلنا في الوظيفة العمومية الآن هو منكب على إعادة النظر في هذه الأنظمة لكي ينقص منها ويكون عدد الأنظمة كافيا وصغير من أجل إعادة النظر بصفة جذرية في هذه المشاكل التي تطرح كلما كانت هناك إعادة النظر في التعويضات.

فالسيد المستشار المحترم، أريد أن أقول وأؤكد لهذه الفئة أن الحكومة مازالت منفتحة من أجل حوار جاد معها ولكن نقول كذلك أن للحكومة وللدولة هناك كذلك أولويات وتحديات كبيرة جدا منها التشغيل والاقتصاد والقفز والى غير ذلك التي يجب علينا كذلك أن ننكب عليها، علما أن الزيادة في الأجور ليست هي السياسة الناجعة من أجل فتح أبواب التشغيل ومن أجل كذلك فتح أوراش في ميدان الاستثمارات إلى غير ذلك.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا للسيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على إجابتكم نحن نقدر المجهودات التي تقوم بها الحكومة وعلى انفتاحكم والحوارات التي تأخدونها مع جميع الهيئات، نتفهم كذلك الإكراهات المالية اللي كاينة ولكن الطريقة التي تتعاملون بها مع موظفي الدولة هو أنكم تتعاملون معهم فئة بفئة البعض تسوون له الوضعية هاذ العام وبشكل والبعض العام الجاي، البعض من هنا ثلاث سنوات وهذا يخلق حيف بين فئات الوظيفة العمومية وهم كلهم موظفو الدولة، هاذي بكري كان باش تلقى مهندس كيخصك تغريه وتعطيه الفلوس، اليوم الكل موجود الحمد لله وكاين عدد كثير من المهندسين تيديروا الإدارة..

ما خصناش نتعاملو مع الديبلومّ لوحده، نتعاملو كذلك مع المهنة راه كاين واحد جالس في هاذ المكتب والآخر بجانبه واحد تيشد واجد العدد وواحد تيشد عدد آخر.. فما يمكنش الإدارة تبقى.. حنا طالبنا من هذا المنبر مرات عديدة باش يكون إصلاح إداري ومن الأوجه الأساسية للإصلاح الإداري هي الأجور وكنا سمعنا على هاذاك La grille des salaires شبكة الأجور. لحد الآن ما شفنا والو.

راه عندنا في الوظيفة العمومية وحتى المؤسسات العمومية كاين اللي تيقبط 30 مليون في الشهر وكاين اللي تيشد 3 آلاف درهم في الشهر حتى الفرق في المردودية ما بين هذا وهذاك ماشي هي هذاك الفرق شاسع، هاذ الأيام قامت ضجة على مبلغ اللي ما عندنا عليه علم كبرلمانيين، حتى حنا مستعدين نسامحو حتى في هذاك الشي اللي كنشدو نقصو منو ولكن هاذ الشي يكون عام من الفوق وحنا هوادين، حتى المؤسسات العمومية السيد الوزير أن كنعرف تابعين لكم مؤسسات راه تيربحو أكثر منك الوزير وهاذ الشي غير معقول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير،

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

السيد الرئيس المحترم،

بغيت فقط نجاوب بسرعة على كلام السيد المستشار المحترم، هو الإشكالية اللي مطروحة هو الحكومة ماشي ما بغاتش تعالج هاذ الإشكالية حنا عندنا إشكالية مطروحة هو اليوم أن المتصرفين والمتصرفين المساعدين والفئات المشابهة بغاو باش تكون التسوية ديالهم على مستوى المهندسين، فإذا ما فتحنا هذا الباب وأنتم تعرفونها غادي يجيو أساتذة التعليم ويقولوا لك سوونا على مستوى المهندسين وبعد ذلك غادي تصبح عندنا فئة واحدة في الوظيفة العمومية هي فئة المهندسين يعني كلها ستسوى على فئة المهندسين وغادي يبقى فقط المهندسين، يعني فقط مستوى المهندسين في الوظيفة العمومي.

أنا أتفق تمام الاتفاق معك الأخ الهيلع أنه فعلا يجب إعادة النظر في منظومة الأجور بصفة جذرية هذا ما تقوم به الوزارة التي تهتم بتحديث الإدارة العمومية هناك عمل هناك لجنة اليوم تقوم به داخل هذه الوزارة اللي في القريب العاجل ستعيد النظر في منظومة الأجور ببلادنا، لازم أننا نلقاو جل لهذه الإشكالية ولكن لازم كذلك أن موظفينا والمتصرفين والمتصرفين المساعدين هم في الحقيقة العمود الفقري للوظيفة العمومية لازم هم كذلك يتفهموا إكراهات الدولة ولازم ياخذوا بعين الاعتبار أن هناك اقتراح من الدولة ديال تعويض في الزيادة قدور حول 20٪ هذا لا بأس به حنا هاذيك المرة درنا غير 10٪ في SMIG ناضت القيامة في عدد من القطاعات المنتجة 20٪ لا بأس بها، فأظن اليوم ياخذوا هاذ الزيادة وحنا فاتحين الحوار ما سادينش الباب للحوار إذا كان أي اقتراح من طرفكم نحن ننتظر اقتراحاتهم ونتمنى أن يتفهموا كذلك إكراهات الدولة والحكومة.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع وزارة العدل وهناك سؤال موجه حول محاربة الرشوة للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، محمد المنصوري، محمد الذهبي ومحمد صالح اقميزة، الكلمة المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

موضوع السؤال هو موضوع محاربة عاهة الرشوة أو بكيفية أخرى العاهة المتعددة الأسماء والمنتشرة في مجتمعنا والتي كانت قطعت مراحل هاته العاهة الرشوة قطعت في مجتمعنا مراحل كثيرة كانت تبدأ مرة في المراحل العليا ثم تهبط إلى المستوى المتوسط ثم منتشرة بكيفية مستمرة في العالم القروي وفي المجتمع الضعيف.

في القانون المغربي توجد قوانين قديمة حاربت هاته العاهة الفاسدة للمجتمعات وتغيرت هاته القوانين بدعوى أنها قوانين جديدة وصحيحة ستحارب الرشوة في المجتمع المغربي وكانت حملات تحسيسية كذلك لمعالجة هاته العاهة، عاهة الرشوة.

السؤال المطروح هو هل هاته الحملات التحسيسية وهذا التجديد في القانون لمحاربة الرشوة، هل حاربها فعلا؟ في الحقيقة على أنها صارت قوة تتواطأ مع المجموعات المختصة حولها لتدافع عنها، فالاستطلاعات الأخيرة التي قامت بها بعض المؤسسات الأوروبية الأخيرة تبين على المسؤولين من أجل الجواب الكثير منهم وأغلبيتهم قالت على أن الرشوة دخلت إلى الانتخابات وعلى أنها عدد المواطنين اللي ما كيجيوش يصوتوا.. العزوف عن الانتخابات سببه هو الرشوة، هاته العاهة الخطيرة بالنسبة للمجتمع المغربي وللمستقبل.

فالسيد الوزير الذي أطرح عليه هذا السؤال هو رجل ذو كفاءة عظمى وتقدم بإصلاحات في حكومة حاربت عددا كبيرا من العاهات ولهذا أطرح السؤال ما هو الحل بالنسبة لوزارة العدل بكيفية حقيقية، هل القوانين ستطبق من أجل محاربة الرشوة أم لا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة السيد الوزير المحترم الأستاذ بوزوبع.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة وكذلك نرحب بالأساتذة المحترمة، السؤال الذي طرحه السيد المستشار هو سؤال هام جدا ويفرض نفسه في كل حين، ويتساءل هل القوانين الحالية كفيلة بمحاربة هذه الظاهرة، ظاهرة الرشوة التي انتشرت في عدد من الأوساط وأعطى مثال على أن هذه الظاهرة تسربت إلى كذلك أوساط الناخبين والمنتخبين.

فعلا خيار الدولة منذ مدة وهو محاربة هذه الظاهرة وانخراطها في هذا سواء بالنسبة للقوانين الداخلية أو بالنسبة كذلك ما نساهم به حتى على الصعيد الدولي والاتفاقيات التي وقعنا عليها والمساهمات التي الآن نقوم بها في عدد من التنظيمات الملتقيات لصياغة الاتفاقية لمناهضة الفساد بصفة عامة والذي تشكو منه تقريبا كل الدول في العالم لكن هل في الواقع القانون هو لوحده كفيل إذا كان صارما باش يمكن يجعلنا نتغلبو على هذه الظاهرة؟

أنا أعتقد بأنه القانون غير كافي لوحده لأن إذا مشينا للإحصائيات تتوجدو بأنه محكمة العدل الخاصة اللي هي كانت محكمة أنشئت منذ 1965 من أجل محاربة هاته الظاهرة لم تستطع أن تقضي عليها، بحيث 2002 مثلا نجد بأنه 20 ملف أحيلت على محكمة العدل الخاصة مرتبطة بقضايا الارتشاء هذه الملفات طبعا يرجع الاختصاص فيها إلى أكثر من 25 ألف درهم لكن بالنسبة للمحاكم العادية وقعت متابعة ما يقرب من 3 آلاف شخص في الرشوة الصغيرة ويمكن لي القول بأنه اللي هالك بلادنا هو الرشوة الصغيرة اللي تيمكن المواطن يمشي أي إجراء بقضية إلا ويطلب منه أن يؤدي مبلغا معينا وإلا يسوف إلى غير ذلك وهو يشتري تعبه ووقته إلى غير ذلك بدفع مبلغ معين..

طبعا الأمور ترتبط بتربية كذلك هناك إلى جانب القوانين المرصودة الآن والقانون الجنائي يعاقب بصرامة على هذه الآفة وعلى هذه الجريمة ولكن هناك مجهود الآن في المدارس، هناك مجهود في جميع الأوساط، في الجمعيات، هناك جمعيات المجتمع المدني التي تنشر تقارير حول ظاهرة الرشوة وتعمل على أساس إشاعة الوعي لمحاربة المرتشين وبتوعية المواطنين حتى لا يقوموا بدفع الرشاوى ويستجيبوا أو هم يقومون ولو للموظف يكون متخلق ومستقيم يضعون أمامه المغريات يحاربها ويرفضها المرة الأولى والثانية والثالثة ولكن هناك الضعاف الذين يسقطون ضحية هذا الداء فكذلك المواطنون خصهم يعملوا جميع الجهود ويقتنعوا بأنه حقوقهم يمكن لهم أن يطالبوا بها بدون أن يعطوا للرشوة واليوم القوانين تحميهم في الإدارة الموظف لا يمكن له أن يرفض أو يصدر قرار إلا إذا كان معللا معنى هذا أنه مراقب من طرف المحاكم الإدارية اللي كتلعب دورها الآن فيما يخص كل تعسف أو كل ما يمكن أن يصيب المواطن..

إذن كاينين بعض المواطنين اللي تيبغيو يحصلوا على أشياء مخالفة للقانون ولهذا تيمشيو يخلصوا باش يمكن لهم يحصلوا عليها، خص كذلك المواطنين ما يكونوش يلتجئون باش تتدافعو على دولة الحق والقانون خص ما تبقاش في الشعارات لكلشي يمتثل بها، إذن هذه عملية اللي هي في الواقع المجتمع كله باش بغينا نحاربو هذه الظاهرة المجتمع كله خصو ينخرط فيها من مدارس، من أسر، من أحزاب،

من نقابات، إلى غير ذلك شيء يؤلم أنه نسمعو حتى في وسط البرلمان أنه كاين البيع والشراء وكاين الرشوة وكاين الانتقال من فريق إلى فريق بمقابل وهذه أشياء تنشرها الصحف معناه فيه إساءة لمؤسساتنا التي هي المؤسسات التقريرية، تقريرية في القوانين، تقريرية في السياسة العامة للدولة يعني كيفاش يكونوا الناس يمكن لهم يسمحوا لأنفسهم أنهم ياخذوا، المقابل باش يمكن لهم ينتقلوا من جهة إلى أخرى ويخونوا الناس اللي وضعوا فيهم الثقة واللي الأحزاب أعطتهم تزكية على أساس باش يكونوا ممتلين لذاك البرنامج ويدافعوا عنه داخل البرلمان ديال ذاك الحزب الذي رشحهم أنهم يخونوا هاذوك المواطنين اللي صوتوا عليهم ويمشيو ينتقلوا إلى جهة أخرى بمقابل هاذ الشي ماشي معقول.

حنا وزارة العدل لما اطلعنا في الصحف على أخبار من هذا النوع، النيابة العامة طبعا حركت البحث فيما يخص مثل هذه الظواهر، حرصنا بمساعدة وزارة العدل ولا وزارة الداخلية في إطار المنشور الموقع بمناسبة الانتخابات باش يمكن لنا نحميو الانتخابات من ظاهرة الرشوة اللي انتشرت، وفعلا أنتم لاحظتم شحال ديال المحاكمات وشحال ديال الناس يلقى عليهم القبض وشحال الناس متابعين، بحيث الإحصائيات نشرناها بكيفية شفافة أمام المواطنين يعني عمل مجهود كبير من كرف الدولة ولكن خص الناس يعاونوا أنفسهم وخاصة النخبة، النخبة إذا لم تحارب هاذ الرشوة وهاذ الظاهرة لا يمكن لها أن تحارب.

لهذا المسائل، أقول للسيد المستشار المحترم، لا ترتبط فقط بالنصوص القانونية ولكن ترتبط بما هو أكثر من ذلك الالتزام بأخلاق، بتربية، بدين، بقيم الديمقراطية وقيم الديمقراطية خصنا نرعاوها حنا كلنا نؤمن، كل الأنظمة نسمع هذه قيم الجمهورية التي يحترمها الكل حنا عندنا قيم الملكية الدستورية اللي هي منصوص عليها في الدستور خصنا على الأقل ندافعو عليها هذه القيم منها تخليق الحياة العامة بجميع أبعادها.

فالحكومة الآن تبذل مجهودا وجميع قطاعات الدولة تبذل مجهودا هناك الآن كذلك مجهود من طرف وزارة الوظيفة العمومية والتحديث على الانكبات على أساس المعالجة القانونية عن عمق وبمشاركة وزارة العدل، هناك الآن مشروع محكمة العدل الخاصة لإلغائها وإحلالها وإدماجها داخل القضاء العادي وأنه وضعت نصوص مشددة بالنسبة لمصادرة الأموال التي تأتي نتيجة الرشوة أو نتيجة الاختلاس وغير ذلك، بحيث هناك مجهود قانوني تقوم به الدولة ولكن يجب على الجميع أن يتجند لكي نتمكن من محاربة هذه الظاهرة ونحارب هذا المرض الذي في الواقع يفسد عنا ديمقراطيتنا ويفسد التنمية ويفسد تماما دولة الحق والقانون ولهذا نطلب أن نكون صامدين ولا نيأس ولا نستسلم وإذا عملنا يد في يد سيمكن لنا التغلب على هذه المعضلة.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لاحظتم السادة المستشارين أن هناك تسامح في الوقت وهذا تعبير على تضامن المجلس مع ما جاء في رد الحكومة فيما يتعلق بدور القانون ودور التوعية والإحساس بالشعور الوطني، فقط أريد أن أذكر كذلك فيما يتعلق بانتقال السادة المستشارين والنواب هناك تعديل وضع في النظام الداخلي لمجلس المستشارين يمنع هذا الانتقال عند تشكيل المكاتب والأجهزة المسيرة للمجلس كنا نتمنى أن يحظى هذا التعديل بموافقة المجلس الدستوري إلا أن المجلس الدستوري أخذ موقفا يقول أن هذا يمس بحرية المواطن وبحقوق الدستورية.

هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

غير حنا ما كاينش شي شك في المجهودات اللي كيعمل السيد وزير العدل في جميع الواجهات لا في محاربة العاهات ولا في محاربة بعض المسائل الأخرى فقط تكلم فيما يخص وعي المواطن فبلا شك على أن الكل يعلم على أن جل المغاربة واعون، بحيث كاين الوعي سواء كان الإنسان مثقفا أو متوسط الثقافة أو وطني فالوعي شيء موجود، فقط أريد أن أقول بأن فيما يخص المراقبة، فيما يخص التفتيش بحيث المؤسسة التفتيشية ومؤسسات المراقبة عملهم عمل هش لا يعطي نتائجه.

ولهذا قضية الرشوة حنا غادي نبقاو دائما نطالب بمحاربة الرشوة وإيجاد من أجل محاربة هذه العاهة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكل للسيد المستشار المحترم، أخبر المجلس أننا سنتوقف طبقا للقانون الداخلي للصلاة مدة عشر دقائق ونعود إلى الجلسة..

أعلن عن افتتاح الجلسة لمواصلة أشغال جدول الأعمال وننتقل إلى وزارة الطاقة والمعادن، السؤال موجه إلى السيد الوزير حول كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي، ناصر ميلود، ميلود عفوت، محمد هلال، عادل المعطي، عبد السلام الودي، عبد القادر لبريكي وعبد الصمد عرشان. الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ورمضان كريم كل عام وأنتم بخير السيد الوزير المحترم.

إن الكهربة القروية مشروع طموح عملت الدولة على تشجيعه وبدأ يحظى باهتمام من لدن شريحة واسعة من سكان العالم القروي وبالرغم من التساؤلات الكثيرة التي اقترحناها داخل فريقنا من هذا المنبر هذا الموضوع والمشاكل المرتبطة به والتي تطرحها المساطر الإدارية المعمول بها لإيصال الكهرباء إلى القرى والمداشر والمنازل البعيدة المتفرقة في مختلف أنحاء المملكة المغربية وهو أكبر عائق يحول دون استمرارية توسيع هذا المشروع المهم.

إن الطاقة الكهربائية تعتبر إحدى الدعائم الأساسية التي تفك عزلة العالم القروي وتوفر له كافة الظروف الملائمة لاستقراره، ومن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة من أجل.

1 - تبسيط المسطرة الإدارية المعمول بها حاليا.

2 - التخفيف من العبء المالي على المواطنين من ذوي الدخل المحدود وذلك بتجزئة المبلغ المطلوب إلى أقساط حسب الدخل القروي للمستفيد من هذه الكهربة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

أولا وقبل كل شيء هنيئا للسيدة والسادة المستشارين الجدد وأبواب الطاقة والمعادن مفتوحة لا للجدد ولا للقدامى لكي نواصل تنمية القطاع.

للإجابة على سؤال السادة المستشارين المحترمين هو برنامج ليس فقط طموح ولكن واقعي على الأرض وملموس، حيث اليوم لمدة ست سنوات دزنا من 18٪ ديال التغطية للكهربة القروية، اليوم وصلنا تقريبا إلى معدل 63 ٪ في شهر نونبر 2003، من ناحية أسئلتكم الأسئلة الثانية التي هي مهمة جدا، خصنا نعرفو جميعا بأن البرنامج الوطني الكهربة القروية يتموضع على ثلاثة ركائز، الركيزة الأولى هي المواطن والمواطنة، الركيزة الثانية هي الجماعة القروية الركيزة الثالثة وهو الدولة، المكتب الوطني للكهرباء والمديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، فهذه الركائز الثلاث عندهم دور اجتماعي أولا وقبل كل شيء وعندهم بطبيعة الحال انعكاسات اقتصادية في جميع الجهات في المملكة وفي هذه الثلاثة ركائز ركيزة واحدة ما كنمسوهاش والدولة لا تمسها وهي المواطن والمواطنة من حيث المبلغ والأداء التي تؤديه في فاتورة المسكن الواحد هي 2500 درهم.

ومشينا بعيد من ناحية التسهيلات التي أعطينا للمواطن والمواطنة وهو 40 درهم شهريا اللي ما عندوش وكنعرفو على أرض الواقع لأن كاين تسهيلات لا من ناحية المكتب الوطني الكهرباء، لا من ناحية الجماعة وكذلك وهذا شيء جديد ومهم جدا وهو التفعيل ومبادرة الجمعيات في جميع جهات البلاد، فسؤال السادة المستشارين مهم من هذه الناحية ويجب علينا جميعا أن نتواصل ونجدد التواصل باش نفسرو اين ما كنا ولاسيما المنتخبين لأن المواطن والمواطنة لم نمسهم نهائيا رغم الزيادة في التكلفة للمسكن الواحد، كما نعلم كان من قبل في البند3 كانت 10 آلاف درهم السقف ودزناه ل 14 ألف درهم، 20 ألف درهم وغادي نتممو في إن شاء الله في 2006 - 2007، 27 ألف درهم باش نكبرو الساكنة، باش الكهرباء تصل إلى جميع البوادي وذلك إثر تعليمات سيدنا باش نكملو في 2007 ولم نمس نهائيا مساهمة المواطن والمواطنة.

أما فيما يخص السؤال الثاني وهو المتعلق بالتسهيلات الإدارية، فكاين لجن إقليمية يشارك فيها المنتخبون عبر الجماعات القروية والمكتب الوطني للكهرباء والوزارات المعنية بالأمر قصد البرمجة الحقيقية للبرامج في جميع القرى وفي جميع أقاليم المملكة وإذا كانت هناك مشاكل خاصة فحنا موجودين وأبوابنا مفتوحة باش نشوفوهم سواء على صعيد الإدارة ولا على صعيد المكتب الوطني للكهرباء وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

السيد الوزير، المشكل الذي لازال مطروحا في العالم القروي من ناحية الكهرباء هو أولا إلى حد الآن هو يعني كاين مخطط ديال من هنا إن شاء الله من الآن إلى 2007 غادي تكون الكهربة القروية 100٪.

الآن تنشوفو البوادي ما ينشى.. أولا هناك عدم استفادة بعض الدواوير والبيوت المتفرقة بدعوى ان الظروف التضاريسية لاتساعد على الإمداد والعمل ثم عدم توفر مكاتب تستخلص فواتير استهلاك الكهرباء لرفع العناء عن السكان عوض قطع المسافات الطويلة التي تتعب كاهل المواطن في البادية ثم يجب احتساب ثمن أداء الكيلواط بنسبة تفضيلية أي تخفيض واجب الأداء بنسبة 50٪ إن كنا حقا نريد تشجيع العالم القروي والمساهمة في تنميته وتطويره علما بأن بعض المناطق تشتغل بالطاقة الكهربائية في الميدان الفلاحي كالسقي وتربية الدواجن والمواشي وبعض الصناعات الأهلية.

يجب استفادة المدارس من الكهربة، بحيث نجد بعض المدارس لا تستفيد من الكهرباء نظرا لغلاء الفاتورة ولا تستطيع نيابات وزارة التربية الوطنية أداء كل الفواتير المستهلكة نظرا لتعدد المدارس وكذلك انتشار الأقسام في الجبال وفي الهضاب وفي السهول، إلى غير ذلك.

نسائل السيد الوزير عن ماهية الترتيبات التي يمكن اتخاذنا اتجاه كهربة العالم القروي لفك العزلة عن العالم الخارجي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال طرح المستشار، الآن السيد الوزير يكتفي بالجواب الأول، نشكر السيد وزير الطاقة والمعادن على مساهمته الإيجابية في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع المتعلق بكتابة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلفة بالتكوين المهني وهناك سؤال يتعلق بمناهج وأساليب التكوين المهني للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، الصوالي بوزكري، حميد المودن، مبارك السباعي، علي أساكتي وادريس الحسني.

الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الأختان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارين المحترمين،

في هذا الموضوع اخترت أن أرجع إلى منطوق البرنامج الحكومي، السيد الوزير، من أجل معرفة المراحل التي قطعناها أو قطعتها وزارتكم أو القطاع الذي تشرفون عليه خلال هذه السنة فيما يخص التكوين المهني إذ اعتبر البرنامج الحكومي أن التكوين المهني يقوم بدور أساسي في ميدان التكوين المنتج.

التكوين الذي يؤدي إلى التشغيل وجاء في البرنامج الحكومي كذلك أن الحكومة عازمة على مضاعفة وثيرة التكوين السنوي حتى يستفيد منه ما يناهز 400 ألف شابة وشاب خلال السنوات الخمس المقبلة، بطبيعة الحال مضت سنة كاملة، ما يقرب من سنة على الشروع في تطبيق البرنامج الحكومي وإنجازه رغم أن البرنامج في الحقيقة أعطى في منطوقه مساحة ضيقة لشرح الوسائل التي سيبني عليها التكوين المهني مساره فيما يخص اختصاصاته لكن يبدو أن وزارة التكوين المهني ملزمة بربط الاتصال والعلاقة بوزارة التربية الوطنية لأن ميثاق التربية فقط لا يشمل التربية الوطنية ولكن كذلك يشمل التكوين المهني وبطبيعة الحال مؤدي هذه العلاقة وهو إيجاد برامج جديدة ومناهج جديدة للتكوين المنتج، لتكوين الاختصاصيين، لتكوين حرفيين متخصصين مبدعين قادرين على تطوير اختصاصاتهم ومسايرة التطور الذي يعرفه مجال الحياة العامة المعاصرة وبالتالي الولوج إلى عالم الشغل والى تيسيره كما هو..

لذلك نسألكم السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتطبيق مقتضيات ميثاق التربية والتكوين في مجال التكوين المهني وطبعا نتساءل كذلك ما هو مضمون المراجعة التي ستمس طرق التكوين، أساليبه ومناهجه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل السادة المستشارين المحترمين أعضاء فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية على تفضلهم بطرح سؤال مهم وقيم حول مناهج وأساليب التكوين المهني وحيث أن الوقت المخصص مع الأسف لا يكفي للإجابة على السؤال العريض والواسع سأقتصر على إمداد مجلسكم الموقر بالتوضيحات المركزة التالية.

في البداية لابد من التذكير بما أقره الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومن اعتمده التصريح الحكومي أمام مجلسكم الموقر من الأولويات واللذان رسخا دور التكوين المهني كدعامة أساسية لتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات المهنية وأيضا لتأهيل الشباب وإدماجهم في الحياة العملية وكرافد لإنعاش الشغل وضمان الترقية المهنية والاجتماعية للعمال وأيضا كمصدر أساسي لتوفير فرص الشغل والقضاء على آفة البطالة.

من هذا المنطلق ينصب عمل كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني على مواصلة الجهود المبذولة لتنمية جهاز التكوين المهني خاصة من خلال تطوير الأنماط الجديدة للتكوين التي تكرس الوسط المهني كفضاء لاكتساب المهارات والكفاءات واعتماد نمط جديد وهو اعتماد المقاربة باعتماد الكفاءات في تدبير نظام التكوين المهني.

فيما يخص الأنماط الجديدة تتوجه المجهودات إلى تنمية التمدرس المهني وأنتم تعلمون أنه منظم بمقتضى القانون 96 - 36 الذي يهدف إلى تلقين المتدربين معارف عامة ومهنية وتكنولوجية بمؤسسة التكوين والى اكتساب مهارات وكفاءات داخل المقاولة، كما يتمم العمل أيضا على إرساء اكتساب مهارات وكفاءات داخل المقاولة، كما يتم العمل أيضا على إرساء نظام أونمط التكوين بالتدرج المهني كنمط

جديد من التكوين وهو أيضا منظم بمقتضى القانون 00 - 12 ويهدف إلى:

- اكتساب مهارات عملية عن طريق ممارسة النشاط المهني.
- المساهمة في تحسين وتأطير النسيج الاقتصادي للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- المساهمة في المحافظة على حرف الصناعة التقليدية
- تمكين شباب العالم القروي من تكوين يتلاءم وخصوصيات وسطه، والنمط الأخير وهو الذي نعتمده الآن بتعاون وبشراكة مع دولة كندا وهو إعادة هندسة أنماط التكوين باعتماد المقاربة باعتماد الكفاءات، والذي أعطينا انطلاقته قبل شهر مع كندا بغلاف مالي يقدر بعشرة ملايين دولار، تخصص منها مائتا دولار كندي لدعم التعاون مع دول إفريقيا الشمالية ودول جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وهذه تجربة نموذجية سنعتمدها وهذه التجربة ستكون في ست قطاعات وهي النسيج والألبسة، السياحة والفندقية والمطعمة، الفلاحة، الصناعة التقليدية الإنتاجية، الصناعة

الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية وأيضا في تقنيات الإعلام والتواصل وسننجزها في ثمان مؤسسات نموذجية، وتتضمن أيضا المشروع التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج (ميدا 2) محورا أساسيا لإرساء هذه المقاربة في التكوين المهني بقطاعات السياحة والنسيج وتقنيات الإعلام والتواصل ومن شأن إعادة هندسة النظام ستمكننا من التكوين بجودة عالية، ستمكننا من توحيد المهن وشعب التكوين على الصعيد الوطني، ستمكننا من التخطيط لعملية، تطبيق هذه المقاربة مع ما يستلزم من تعديلات قانونية وهيكلية وتنظيمية وأيضا سيمكننا من تكوين بنسبة عالية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم الأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

أنا أشكر السيد الوزير على هذا العرض القيم بطبيعة الحال وكما قلتم سيكون لنا لقاء في اللجنة من أجل التوسع في هذا المجال لأن هذه الدقائق لا تكفي، يكفي أن نتحاور وأن نعلم أو على الأقل أن نتفق جميعا على أن التكوين المهني ليس ملاذا للفاشلين، أن التكوين المهني هو اختيار وهو ضرورة، زيادة على التعلم أن يتعلم الإنسان وبعد ذلك يجب أن يتلقى التمرس المهني وأن يتلقن التكوين المنتج الذي يؤهله إلى الممارسة لكي لا يكون تكوينا مهنيا للذي فشل لم يتفوق في دراسته يوجه إلى التكوين المهني كما كان واحد الوقت يقال ذوك المدارس التقنية اللي فشل يمشي يقرا شوية الصنعة، بالعكس فالتكوين المهني هو أساسي من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي بطبيعة الحال وتطوير. والدخول في نطاق العولمة وفي نطاق الالتقاء مع المناهج الدولية والعالمية ونكون شخصا مؤهلا للعمل في أي مكان من العالم سواء هنا أو في أوربا أو في أمريكا أوفي أي مجال المجالات، الأمر موكول إليكم السيد الوزير لأن البرنامج الحكومي إذا كان قد وضع الخطوط العريضة فالتطبيق العملي والفعلي موكول إلى ابتكاركم والى عملكم المستمر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب كذلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني:

أنا متفق مع السيد المستشار المحترم في نفس الرؤية لأنه عندنا نفس الرؤى فبطبيعة الحال التكوين المهني لا يمكن أن يكون ملاذا للفاشلين فقط فنحن بصدد التنسيق مع وزارة التربية الوطنية والشباب لتفعيل مضامين ميثاق التربية والتكوين والعمل سويا لإيجاد حلول جذرية وواقعية لمنظومتنا التربوية ككل بما فيها التكوين المهني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم كنا نود أن نبدأ بسؤال يتعلق بقطاع التكوين وهو السؤال الأول وننهي الجلسة بقطاع يهم التكوين وأتمنى أن يكون الارتباط بينهما في قضية الحل وهي قضية التمويل، على كل حال تنتظر السيد وزير.. الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة هناك سؤال يتعلق بتقييم الخدمات الإدارية للمواطنين للمستشارين المحترمين السادة عمر الكردودي، ميلود لعلج، عبد الرحيم الشرقاوي، الشكاف سيداتي وحسن قيشوحي.تفضل السيد المستشار المحترم، السي حسن تفضل..

المستشار السيد حسن قيشوحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون والمحترمون،

السيد الوزير، يعتبر اللاتمركز الإداري أو بالأحرى تقريب الإدارة من المواطنين والشركاء الاقتصاديين من بين الأولويات وأحد المحاور الأساسية للإصلاح الإداري إلا أن ما يتطلع إليه المواطنون هو تقريب الخدمات منهم، الهياكل الإدارية والبنايات.

وفي هذا الإطار نلاحظ أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال في خضم وجود عدة سلوكيات معينة من بينها المساطر المعتمدة والتجهيزات المتقادمة وغياب المعدات المعلوماتية والأدوات المكتبية وضعف التأطير وغيرها إضافة إلى سوء معاملة المواطنين، بحيث لازلنا نرى كثيرا من المواطنين الذين يتوجهون إلى الإدارة قصد الحصول

على بعض الأغراض لا يتمكنون من ذلك بالرغم من كونها حقا لهم.

لهذا نسألكم السيد الوزير عما يلي:

- ما هي الجهود التي تبذلونها لتقريب الخدمات الإدارية من المواطنين وضمان ممارسة حقوقهم؟

- ماذا تقومون فيما يخص التأطير والتكوين المستمر اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لتطوير القدرة الذاتية للإدارة؟

- إلى أين وصلت مسألة التوقيت المستمر؟

- ما هي الإجراءات التي ستقومون بها لتحديث حظيرة السيارات المتقادمة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني (نيابة عن السيد المكلف بتحديث القطاعات العامة)

شكرا السيد الرئيس المحترم،

نيابة عن زميلي السيد وزير تحديث القطاعات العامة أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح سؤالهم القيم والهام وبهذه المناسبة نذكر السادة المستشارين المحترمين أن أغلب أوراش تحديث القطاعات العامة تجعل من أولوياتها تلبية رغبات المواطنين، العزم معقود اليوم على الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقريبها منه فمصداقية الإدارة لا تقاس إلا بمستوى رضى المواطنين على الخدمات المقدمة لهم،كما أن سياسة اللاتركيز واللاتمركز وتبسيط المساطر الإدارية وتخليق الحياة العامة وتأهيل الإدارة والموارد البشرية كلها تهدف في نهاية المطاف إلى تلبية مطالب المواطن.

وجوابا على سؤالكم المتعلق بتقريب الإدارة من المواطنين وضمان ممارسة حقوقهم أؤكد على أن مشروع اللاتمركز يجعل من بين أولوياته تحقيق هذا الهدف وذلك ليس بتقريب الإدارة كبناية وإنما تقريب الخدمة كما أننا بصدد الاستعداد لإرساء نظام لجودة الخدمات بالمرافق العمومية يرتكز على العناصر التالية:

1 - إرساء نظام للإرشاد الإداري يهدف إلى تمكين المواطنين من الإطلاع على الخدمات التي يطلبونها وسيخصص لهم رقم هاتفي على الصعيد الوطني سيوضع رهن إشارتهم.

2 - إرساء نظام استقبال وقد تم الشروع في تخصيص مكاتب بالإدارات العمومية لاستقبال المواطنين وإرشادهم داخل الإدارة، إضافة إلى المداومات لبعض المصالح الإدارية.

3 - تبسيط المساطر الإدارية، يهدف هذا الورش الأكثر تداولا من طرف المواطنين إلى تحديد الوثائق المطلوبة والرسوم والمدة الزمنية الأزمة لإنجازها كما سيتم إعداد دلائل بالخدمات العمومية ويجري حاليا دراسة ما يناهز 245 مسطرة.

4 - إرساء نظام للشكايات والتظلمات، وفي هذا الصدد تم تخصيص مكاتب لاستقبال شكايات المواطنين وإلزام الإدارة بالإجابة على جميع الشكايات المعلومة المصدر وكما تعلمون تم إصدار قانون يلزم الإدارة بتعليل قراراتها الفردية السلبية.

وفيما يخص سؤالكم المتعلق بالتأطير والتكوين المستمر وعلما بكون التكوين المستمر هو البوابة الرئيسية لرفع المهنية داخل الإدارة، فإننا نولي كامل العناية إذ بهذا الخصوص تم إعداد مرسوم للتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية باعتباره حق للموظف كما يعتبر التكوين المستمر أحد الأوراش الأساسية لإصلاح الإدارة.

وفيما يخص التوقيت المستمر فإن إشكالية اعتماده وكما سبق..

السيد رئيس الجلسة:

هناك سؤال في هذا الموضوع إذا سمحتم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني[نيابة عن السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة؟

سأجيب عنه بعد قليل إن شاء الله،

وأخيرا فيما يخص السؤال المتعلق بتجديد خطيرة السيارات المتقادمة فإن هذه الحكومة تسعى منذ تعيينها إلى التقليص ما أمكن، فيما يخص النفقات المرتبطة بحظيرة السيارات ولا يتم تجديد السيارات إلا في حدود ما هو ضروري لسير المرفق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل كذلك إلى آخر سؤال في هذه الجلسة وهو السؤال المتعلق بالتوقيت المستمر للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، أحمد المنتصر، صوالحي بوزكري، حميد المودن، علي أساكتي ولي الفضلي، وإدريس الحسني وامبارك السباعي. الكلمة للمستشار المحترم السيد صوالحي بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون،

السيد الرئيس، نعود من جديد لإثارة موضوع قديم/ جديد، موضوع التوقيت المستمر بالإدارة العمومية كما قلت

بطرح مجددا هذا السؤال لأنه طرحناه عدة مرات على الحكومات المتوالية وعلى عدة وزراء ولحد الساعة لم تستطع أية حكومة وأي وزير لوضع الرأي العام بصورة نهائية وحاسمة حول هذا الموضوع الذي يعتبر كذلك من المواضيع الأساسية في الإصلاح الإداري فهناك من يرى في التوقيت المستمر عدة مزايا يعرفها الجميع من ترشيد للوقت واقتصاد في الطاقة وتحسين المردودية واستعمال أمثل للزمن، ومن طبيعة الحال قد تكون هناك آراء مختلفة، لكن كما قلت تردد الحكومات وتردد الوزراء ونتمنى هذه المرة صادقين من خلال تغيير عنوان الوزارة حيث أصبحت هذه الوزارة تحمل اسم تحديث القطاعات العمومية نتمنى أن يتم كما قلت الحسم بصورة نهائية في هذا الملف في هذا الاتجاه أو ذاك ولا أن يبقى هذا الملف مفتوحا إلى مالا نهاية له.

لذا السيد الوزير، نسائلكم وأنتم تنوبون عن السيد الوزير المكلف حول المستجدات، فهل سنبقى ننتظر وننتظر أم أن هناك الحكومة وصلت إلى خلاصات نهائية وينبغي أن تكون لها الشجاعة لتعلنها للرأي العام حول هذا الموضوع، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

دائما نيابة عن زميلي السيد وزير تحديث القطاعات العامة، أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرح سؤالهم وأود أن أوضح أن ملف التوقيت المستمر وإن كان لم يدرج ضمن أهم محاور الإصلاح الإداري فهذا لا يعني أن الحكومة سكتت عنه كما جاء في السؤال كل ما هناك أن أولويات هذه الحكومة قد تغيرت، فإن إشكالية اعتماد التوقيت المستمر كما سبق أن أشير إلى ذلك في اكثر من مناسبة لا تطرح إلا بالنسبة للإدارة المركزية، ذلك أن المرسوم الصادر في 29 يناير 1985 والذي ينظم التوقيت الإداري بإدارات الدولة يخول الصلاحيات لرؤساء الإدارات أن يقرروا فيما يخص المصالح الخارجية التابعة لهم مواقيت للعمل تختلف عن مواقيت العمل المعتمدة في الإدارات المركزية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

لا تفوتني المناسبة للتأكيد للسادة المستشارين المحترمين على أن مشروع تحديث القطاعات العامة يجعل من بين اهتماماته التوقيت الإداري باعتباره عنصر إنتاج وذلك بإرساء الأسس الكفيلة بتغيير الثقافة المرجعية لتدبير الوقت حتى ننتقل مفهوم الكم إلى مفهوم النوع الذي بدونه تبقى قدرة الإدارة على الاستجابة لمتطلبات التحديث والتكييف مع مستجدات المحيط الخارجي والداخلي ضعيفة.

كما أشير أن تعميم التوقيت المستمر هو مشروع مجتمعي أكثر منه إداري إذ سيدخل عدة تغييرات على عادات المجتمع برمته بما فيها الأسرة التي تعتبر نواته ولذا فدراسة هذا الموضوع من كل الجوانب دراسة ضافية ستجنبنا السقوط في نتائج عكسية وبالتالي فالاهتمام اليوم ينصب على تحديد طرق اشتغال الإدارة وعلينا اليوم كحكومة وهيئات سياسية ومجتمع مدني أن نحدد أي توقيت نريد لإدارة الغد، هذا التوقيت يتوافق والمتطلبات المعيشية للموظف أن التوقيت يتوافق والتحديات الموضوعة على الإدارة. هل التوقيت الذي يتوافق ومصلحتنا الخاصة أم التوقيت الذي يتوافق ومتطلبات العامة؟

وكيفما كان الجواب فلا مجدد لنا إذن إذا كنا نريد أن ننخرط في المجتمعات المتقدمة من اعتماد توقيت يتسم جديا وينمي ثقافة المواظبة والانضباط ويضاعف من الإنتاجية ويقلل من التكلفة وهو ما يخدم توجهنا نحو تحديث القطاعات العامة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للاستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

ما عرفتش ربما واش ما فهمناش حنا أو الحكومة عندها رأي ولكن ما بغاتش تعلن عليه بصراحة؟ هذا السؤال طرحته يوم 29 أبريل 1998 ويوم 28 أكتوبر 2000 ويوم 2001/5/22 ويوم 2003/6/20.. سؤال مستمر قديم وجديد، كنمشيو كنزورو العالم بأسره وكنلقاو الناس يتمشون بشكل وكنجيو لبلادنا كنتمشاو حنا في شكل آخر، هذا الجواب السيد الوزير سمعنا تقريبا 60٪ منه في السنوات الفارطة.

من قبل كان واحد الوزير المكلف بالشؤون الإدارية قال بأن هناك دراسة وأنه ينتظر نتائج الدراسة، من بعد جاءت الدراسة ما نعلم وما نشعر به جميعا، مانغرقوش الموضوع في مشروع مجتمعي كبير ونمشيو بعيد، علاش؟ نلتمس جميعا الآثار ديال السير أربع مرات وآجي يوميا، أولادنا في المدارس والناس اللي كيشتغلوا إهدار الطاقة، البيئة، كل شيء المغاربة الميزة اللي فيهم الأساسية كما نعرفها نستطيع أن نتكيف أسبوع، أسبوعين نتكيف مع هذا الوضع والحمد لله الناس يصومون والناس يحجون والناس كيعملوا التوقيت الصيفي، فلذلك لا ضرورة لإغراق هذا الموضوع في كثير من الأدبيات والاستنتاجات التي تعطيه حجما أكبر منه، حنا ما باقيش غادي نسولو الحكومة في هذا الموضوع لأنه استمسح السيد الرئيس حول الوقت لكن ندعو إلى التجربة ما فيها باس نديرو تجربة أو نشوفو ربما تجي كذلك اللجوء إلى مرسوم 85، عمر شي إدارة ما سمحت لمدير يطبقه، أبدا الكثير منهم يريدون تطبيقه حتى واحد ما قدر يتحمل المسؤولية ديالو فقط هروب من الموضوع كما

نشعر وأتمنى أن يكون الهروب خيرا إن شاء الله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، ليس هناك تعقيب والموضوع مهم وله بقية في اللجان المختصة، بهذا نكون قد أنهينا جلسة اليوم أشكر السادة الوزراء على مساهمتهم وأشكر السيدات المستشارات وكذلك السادة المستشارين وأعلن عن رفع الجلسة.